العولمة واختراق المجتمع المدنيّ العربيّ

مخاطر التمويل الخارجيّ وسبل مقاومته

. عبد الغفّار شكر* .

للعولمة تجلّيات عديدة في كافّة مناحي الحياة داخل المجتمعات العربيّة. ومن خلال هذه التجليّات نجحت العولمةُ في اختراق هذه المجتمعات والتأثير في تطوُّرها. ولا يعود ذلك إلى مؤامرة دبّرتها القوى الخارجيّةُ للسيطرة على المجتمعات العربيّة، بل هو نتيجةٌ موضوعيّةٌ لكون العولمة مرحلةً جديدةً في عمليّة التوسُّع الرأسماليّ العالميّ، تعيد الرأسماليّةُ من خلالها هيكلةَ نفسها، وتحافظ في الوقت نفسه على جوهرها الاستغلاليّ وطابعها القائم على الاستقطاب والتفاوت. ومن أبرز مظاهر العولمة دمجُ اقتصاديّات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسماليّ العالميّ، وبالشروط التي وضعتْها رأسماليّةُ المراكز المتقدِّمة، على أساس إعلاء شأن السوق وآليّاته وفرض حريّة انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات من دون قيود أو عقبات، تطبيقًا لأفكار الليبراليّة الجديدة. وقد عانت دولُ الجنوب، ومن بينها الأقطارُ العربيّة، مشاكلَ اقتصاديّةً واجتماعيّةً حادّةً بسبب تطبيق السياسات الاقتصاديّة العولميّة التي أَوْصتْ بها المؤسّساتُ الرأسماليّةُ الدوليّةُ (كالبنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ ومنظّمة التجارة العالميّة)، وهي السياسات المعروفة بـ «التثبيت والتكيّف الهيكليّ،» وكان من أبرز نتائجها في هذه الأقطار التفكيكُ الداخليّ محصّلةً للاندماج الخارجيّ المشوَّه والاختراق الرأسيّ لهذه المجتمعات: فذلك الاندماج وهذا الاختراق يَرْبطان أجزاءً من الرأسماليّة المحليّة برأس المال الدوليّ، في حين تتخلّف قطاعاتٌ أخرى في المجتمع، وتُهمَّش أقسام كبيرةٌ من السكّان.

اختراق العولمة للمجتمع المدنيّ العربيّ، لماذا؟ وكيف؟

يُعدّ مفهوم «المجتمع المدنيّ» أحد المنتجات الفكريّة والمفاهيميّة التي صَدَّرتْها لنا الحضارةُ الغربيّةُ، شأنه شأن «الديموقراطيّة» و«التعدُّديّة السياسيّة.» وهو يتكوّن أساسًا، وفقًا للكتابات الليبراليّة الغربيّة، من الأحزاب السياسيّة والنقابات وجماعات المصالح والضغط والرأي العامّ، أيْ أنّه يشير إلى كافة أنواع المؤسّسات والعلاقات التي تقع خارج نطاق الدولة. ويرى البعض أنّ مصطلح «المجتمع المدنيّ» يتّسع ليَشْمل كلّ المؤسّسات الاجتماعيّة الخاصة، مقابل المؤسّسات الاجتماعيّة العامّة التي هي مجال الدولة.

ولكنْ تَخْتلف النظرة إلى مفهوم المجتمع المدنيّ في الوطن العربيّ: فهناك **أولاً** مَنْ يَقْصره على المنظّمات غير الحكوميّة الدفاعيّة والتنمويّة التي تأسّستْ في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وتَعْتمد في نشاطها على التمويل الأجنبيّ. وهناك **ثانيًا** مَنْ يَنْظر إليه وفق مفهوم أوسع يَنْدرج في إطاره أيُّ كيان مجتمعيّ منظّم يقوم على العضويّة التطوُّعيّة في قطاعات عامة أو مهنيّة، ولا تَسْتند فيه تلك العضويّةُ إلى روابط الدم والولاءات الأوّليّة (مثل الأسرة أو العشيرة والطائفة والقبيلة). وبذلك فإنّ أهمّ مكوّنات المجتمع المدنيّ، من وجهة النظر هذه، هي النقابات المهنيّة، والنقابات العمّاليّة، والجمعيّات التعاونيّة، والجمعيّات الأهليّة، والروابط الثقافيّة والشبابيّة، والحركات الاجتماعيّة للمرأة والشباب، والاتّحادات الطلابيّة، ونوادي هيئات

* - كاتب مصريّ. نائب رئيس مركز البحوث العربيّة بالقاهرة.

. عبد الغفار شكر .

التدريس بالجامعات، والغرف التجاريّة والصناعيّة، وجمعيّات رجال الأعمال، والمنظّمات غير الحكوميّة مثل مراكز حقوق الإنسان والدفاع عن المرأة والبيئة، والصحافة المستقلّة، وأجهزة الإعلام والنشر غير الحكوميّة، ومراكز الأبحاث والدراسات والجمعيّات الثقافيّة. وهناك وجهة نظر **ثالثة** ترى أنّ هذا المفهوم لا يَنْطبق على التجمُّعات العربيّة التي لاتزال تتمتّع بوجود الأبنية الاجتماعيّة التقليديّة جنبًا إلى جنب مع الأبنية الحديثة والطرق الصوفيّة، الأمر الذي دعا أصحابَ هذا الرأي إلى اعتبار أنّ التسمية الفضلى هي «التجمُّع الأهليّ» إشارةً إلى ما كانت تتمتّع به العشيرةُ والأهلُ من مكانة في تراث المجتمعات العربيّة والإسلاميّة.

أيّاً كانت المسمَّياتُ، فإنّ المجتمع المدنيّ يشير إلى وجود نوع من الاستقلاليّة التي يتمتّع بها إزاء الدولة وسلطاتها وأجهزتها، بما يتيح إمكانيّة تطوير حياة سياسيّة ديموقراطيّة أو الحديث عن تعدُّديّة سياسيّة. ولمّا كان الوضعُ في المجتمعات العربيّة يتّسم بتضخّم سلطة الدولة وأجهزتها في مواجهة تضاؤل التكوينات الاجتماعيّة وهشاشتها بسبب إصرار الدولة على إضعاف هذه التكوينات، سواء ما يَنْمو منها حديثًا أو ما كان موجودًا من أبنية تقليديّة، فإنّ هذا الأمر يُضْعف إمكانيّات التحوُّل الديموقراطيّ والتعدُّديّة السياسيّة. ذلك أنّه يَفْتقر إلى مقوِّمات استقلال المجتمع المدنيّ، إذ يُشْترط للتعدُّديّة السياسيّة والديموقراطيّة تعدُّديّةٌ في توزيع القوّة الاجتماعيّة على فئات ومنظّمات واسعة من المجتمع، ويُشْترط أيضًا تعدُّديّةٌ في مؤسّسات المجتمع المدنيّ الحديث كالنقابات ومؤسّسات التربية ووسائل الإعلام. ومن هنا فإنّ النظرة التي توسِّع مفهوم «المجتمع المدنيّ» ليَشْمل كلَّ المنظّمات التطوُّعيّة التي تملأ الفضاءَ بين الأُسْرة والدولة هي النظرة المثلى حقّاً لأنّها تضع في الاعتبار تعبئةَ كافة المؤسّسات الاجتماعيّة القائمة في سياق التحوُّل الديموقراطيّ للمجتمع. وهذا هو ما تهتمّ به قوى العولمة، إذ حرصتْ على التعامل مع أوسع دائرة من هذه المنظّمات، نقاباتٍ أو جمعيّاتٍ أهليّةً أو منظّماتٍ غيرَ حكوميّة، كما سيتّضح فيما بعد.

ظاهرة المجتمع المدنيّ طبقًا لهذا المفهوم ليست جديدة في الوطن العربيّ. لكنّ الجديد هو ذلك الاهتمام المتزايد بها، وذلك التوسُّع الذي حدث في عدد المؤسّسات إذ زاد من ٢٠ ألف مؤسّسة إلى ٧٠ ألف مؤسّسة، وفي الأنشطة التي تمارسها. ويعود ذلك إلى أسباب متنوِّعة من أهمِّها:

ـ فشل جهود التنمية الوطنيّة في ظلّ الدولة الوطنيّة المستقلّة حديثًا، والاتّجاه إلى تطبيق سياسات التثبيت وبرامج التكيّف الهيكليّ لتسهيل اندماج اقتصاديّات دول الجنوب في العولمة الرأسماليّة. وقد صاحَبَ تطبيقَ هذه السياسات انسحابُ الدولة الوطنيّة من مجالات الإنتاج والخدمات والدعم، وظهورُ مشكلات اقتصاديّة واجتماعيّة حادّة كالبطالة والفقر والأحياء العشوائيّة، والاتّجاهُ إلى الاعتماد على مؤسّسات المجتمع المدنيّ والجمعيّات الأهليّة والمنظّمات غير الحكوميّة لتعويض انسحاب الدولة بتقديم خدمات اجتماعيّة للفئات الضعيفة في المجتمع وبتكلفة أقلّ من أسعار السوق.

ـ توافَقَ هذا التوسُّع في مؤسّسات المجتمع المدنيّ في الأقطار العربيّة مع عَقْدِ سلسلةٍ من المؤتمرات الدوليّة لمعالجة مشكلات تؤثِّر في مستقبل البشريّة والاستقرار العالميّ، كالتنمية الاجتماعيّة والبيئيّة وحقوق الإنسان والمرأة والسكان. وكان للمنظّمات

الأهليّة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ دور أساسيّ في هذه المؤتمرات، الأمر الذي عَزَّز مكانتَها في مجتمعاتها لأنّها طَرحتْ في هذه المؤتمرات وجهةَ نظر الشعوب في كيفيّة حلّ هذه المشكلات بما لا يتعارض مع مصالحها في مواجهة قوى العولمة.

ـ واكب هذا التوسُّعَ في العديد من الأقطار العربيّة التحوّلُ إلى التعدُّديّة السياسيّة، وطَرْحُ برامج للإصلاح السياسيّ والديموقراطيّ من قبل القوى الديموقراطيّة. وهذا ما يَطْرح دورَ المجتمع المدنيّ في بناء الديموقراطيّة في هذه المجتمعات، خاصةً بعد أن تأكّد أنّ التعويل على النخب الحاكمة لا يجدي في هذا المجال.

ـ هناك أيضًا ما تشير إليه شهيدة البار،[1] وهو أنّ الغرب استعمل المنظّماتِ الأهليّةَ كآليّة سياسيّة لتغيير ما يسمّى بالنُّظم الشموليّة (الاشتراكيّة سابقًا) في إطار الدعوة إلى تحقيق الديموقراطيّة بالمفهوم الليبراليّ. كما تشجّع المؤسّساتُ والمنظّماتُ الشماليّة الدوليّةُ المنظّماتِ الأهليّةَ في دول الجنوب على العمل في الإسراع في التحوُّل إلى اقتصاد السوق؛ وهو ما يُعدّ خطوةً أساسيّةً لإدماجها في الاقتصاد العالميّ، وإضعافِ الدور المركزيّ للدولة الوطنيّة. وفي هذا السياق شَجَّعتْ قوى العولمة على تأسيس العديد من المنظّمات غير الحكوميّة في دول الجنوب، ومن بينها الدول العربيّة، في مجال حقوق الإنسان والتنمية وقضايا المرأة والبيئة... إلخ.

هكذا يتّضح لنا أنّ المجتمع المدنيّ في الوطن العربيّ يمرّ حاليّاً بمرحلة انتقاليّة بالغةِ الصعوبة والتعقيد، تتشابك فيها الأبعادُ العالميّة والمتغيّراتُ الداخليّة والتياراتُ الفكريّة والثقافيّة. ويدور الصراع بين قوى العولمة والقوى الوطنيّة الديموقراطيّة حول دور المجتمع المدنيّ ومستقبله في الوطن العربيّ.

فقوى العولمة تهتمّ بالمجتمع المدنيّ لا باعتباره الوسيطَ بين المواطن الفرد والدولة، وهو وسيط يستطيع أن يحقّق التوازنَ بين مصلحة الفرد الضعيف وسلطة الدولة شبه المطلقة. كما أنّها لا تهتمّ به باعتبار وجوده وفعّاليّته شرطًا أساسيّاً للتطوُّر الديموقراطيّ، بما يَمْتلكه من قدرة سلميّة على الضغط من أجل إجراء إصلاحات سياسيّة. وهي أيضًا لا تهتمّ بدوره في تربية أعضائه وفق قيم ومُثُلٍ ديموقراطيّة، فتضيف إلى المجتمع قوًى وطاقاتٍ جديدةً تَدْفع في اتّجاه التطوُّر الديموقراطيّ. بل تهتمّ قوى العولمة بالمجتمع المدنيّ، في دول الجنوب عامةً والدول العربيّة خاصةً، لهدف محدّد هو أنْ يكون بديلاً للدولة، بحيث تنسحب هذه من أدوارها التقليديّة ومن مسؤوليّتها في دَعْم الفئات الفقيرة بما يحقّق للمجتمع الاستقرارَ ويجنّبه الهزّات. لا بل إنّ قوى العولمة تريد دَعْم المجتمع المدنيّ لكي يكون إطارًا يعبّئ شرائحَ وقوًى اجتماعيّةً واسعةً لتتحمّل بنفسها عبءَ مواجهة المشاكل الناجمة عن سياسات التكيّف الهيكليّ وتخلّي الدول عن مسؤوليّتها في هذا الصدد.

من هنا نلاحظ أنّ العولمة قد أَدْخلتْ على خريطة المجتمع المدنيّ في أقطارنا تغيّراتٍ جوهريّةً. فقد كان أساسَ هذه الخريطة منظّماتٌ دفاعيّةٌ تعبّر عن مصالح اجتماعيّة لفئات معيّنة، كالنقابات المهنيّة والعمّاليّة والاتّحادات الطلابيّة والمنظّمات النسائيّة والشبابيّة

١ ـ شهيدة البار، **المنظّمات الأهليّة العربيّة على مشارف القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات العربيّة، ١٩٩٧).

والجمعيّات والأندية التعاونيّة، أو جمعيّاتٌ أهليّةٌ خيريّةٌ وثقافيّةٌ واجتماعيّةٌ تقدِّم لأعضائها خدماتٍ في هذه المجالات. لكنّ العولمة جاءت بقضايا ومشاكل جديدة مثل: حماية البيئة من التلوّث، والفقر، والهجرة، واللاجئين، وضحايا الضعف، والسكّان الأصليّين، والمخدِّرات، والإرهاب، والأمومة، والطفولة، وحقوقِ الإنسان، وحقوقِ الأقليّات الدينيّة والعرقيّة. ولأنّ منطق العولمة يَسْتبعد الدولةَ من القيام بدور أساسيّ في مواجهة هذه المشاكل، فإنّها شَجّعتْ على قيام منظّمات غير حكوميّة للتعامل معها، كما أنّ نشطاء المجتمع المدنيّ سارعوا في كثير من الأقطار إلى تكوين منظّمات غير حكوميّة لمواجهة هذه المشاكل. ولكنْ سواء كان المشجِّع على قيام هذه المنظّمات الجديدة هو العامل الخارجيّ أو الأوضاع الداخليّة، فإنّ النتيجة واحدة، وهي قيام مئات الجمعيّات والمنظّمات غير الحكوميّة الجديدة التي تَنْشط حول أهداف **مفتَّتة** وقضايا **جزئيّة**، من دون ارتباط بالأسباب المشتركة لهذه المشاكل الجزئيّة، ومن غير وضوح حول إمكانيّة التنسيق والتعاون بين تلك الجمعيّات والمنظّمات لمواجهة هذه الأسباب، التي تعود في الأساس إلى العولمة الرأسماليّة وسياساتها. وهذا الأمر يهدِّد مؤسساتِ المجتمع المدنيّ بالتحوُّل عن دورها كجزء من المجتمع الديموقراطيّ إلى محضِ ملطِّفٍ ومخفِّفٍ لحدّة المشاكل الاجتماعيّة الناجمة عن سياسات العولمة وتأثيراتها في دول الجنوب، وتكرِّس في الوقت نفسه الحكمَ الاستبداديّ.

بالإضافة إلى هذا، فإنّ قوى العولمة تَحْرص على الاستفادة من هذه التطوُّرات لاستخدام المنظّمات غير الحكوميّة والجمعيّاتِ الأهليّة الدفاعيّة والتنمويّة في تكريسِ ما يُعْرف بـ «ثقافة مدنيّة كونيّة،» وهذه الثقافة هي في الأساس منظورٌ ثقافيّ غربيّ ـ أميركيّ. ومن ثم يتمّ من خلال التمويل والتشبيك (أيْ تكوين شبكات من المنظّمات الوطنيّة والدوليّة) تبلوُرُ نخبةٍ ثقافيّةٍ في الداخل ذاتِ ارتباطاتٍ **خارج** حدود الدولة الوطنيّة تَنْشط في سياق مفاهيم الليبراليّة الجديدة لتحقيق مصالح قوى الرأسماليّة العالميّة وسياساتها. وهذا الأمر يُضْعف من قدرة المنظّمات الأهليّة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ على العمل المستقلّ داخل مجتمعاتها، ويُعرِّضها لضغوط متزايدة من تلك الشبكات ومن المانحين للتمويل، فتتأثّر بها توجُّهاتُها وبرامجُها. ومن الجدير بالملاحظة هنا أنّ عولمة المنظّمات الأهليّة تؤدّي إلى تكريس الدور الوظيفيّ للمجتمع المدنيّ، وهو دمجُ اقتصاديّات الأقطار العربيّة في الاقتصاد الرأسماليّ العالميّ، ومن ثم ترسيخ التخلُّف والتبعيّة. وهذه العمليّة تستبعد، بالضرورة، الدورَ البنيويّ التنمويّ التغييريّ **للمنظّمات الأهليّة**، وهو دورٌ يقاوم بطبيعته النضاليّة الوطنيّة هيمنةَ آليّات العولمة القائمةِ على الأمور التالية: عدمُ تكافؤ القوى دوليّاً، وتسريعُ التحوُّل إلى اقتصاد السوق، وتنميةُ اللامركزيّة للتقليل من دور الدولة، وتعميقُ مفاهيم الليبراليّة الجديدة، وفرضُ الوصاية على المنظّمات المُعانة. ولا تكْتفي قوى العولمة باختراق الجمعيّات الأهليّة والمنظّمات غير الحكوميّة الدفاعيّة، بل تَنْشط أيضًا لاحتواء النقابات العمّاليّة والجمعيّات التعاونيّة، وذلك من خلال تمويل يركِّز على التثقيف والترويج لمفاهيمَ تَخْدم مواقفَها وسياساتها.

هذه بعضُ مظاهر الاختراق الأجنبيّ للمجتمع المدنيّ في الوطن العربيّ وأهدافه، وما تَرتّب عليه من متغيِّرات في بنية المجتمع المدنيّ ودورِه وعلاقته

بالمنظّمات الدوليّة غير الحكوميّة، وما كان لها من تأثير ملموس في المفاهيم الثقافيّة للعمل الأهليّ ودورِ المجتمع المدنيّ. فما هو الموقف الصحيح من هذه التطوُّرات؟ وكيف نَعْمل من أجل دعم استقلاليّة المجتمع المدنيّ الوطنيّ في مواجهة المؤثّرات الخارجيّة؟

دعم استقلاليّة المجتمع المدنيّ العربيّ

هناك إمكانيّة حقيقيّة لمواجهة هذه المخاطر بما يَكْفل دعمَ استقلاليّة المجتمع المدنيّ في مختلف الأقطار العربيّة وتعزيز دوره الديموقراطيّ والتنمويّ. ويتم ذلك من خلال:

١ ـ إزالة الالتباس القائم حول علاقة المجتمع المدنيّ بالدولة بما يَكْفل إنهاءَ المواجهة بينهما، بحيث لا يُطْرح تطويرُ المنظّمات الأهليّة على حسابِ إضعاف الدولة. فنحن، في واقع الأمر، في حاجة في ظلّ العولمة إلى دولةٍ قويّةٍ عادلةٍ تطبّق الديموقراطيّة، وتعطي الحريّةَ للمجتمع المدنيّ. وتتحقّق العلاقة السليمة بين الدولة والمجتمع المدنيّ بتطوير التشريعات المنظِّمة لتأسيسِ المنظّمات الأهليّة، وإلغاءِ القيود المفروضة عليها وتمكينِها من ممارسة نشاطها باستقلالٍ عن الأجهزة الحكوميّة والإداريّة.

٢ ـ إطلاق المبادرة الشعبيّة كأساس لبناء شبكة واسعة من المنظّمات الجماهيريّة لتعبئة الجهود الشعبيّة وتنظيم حركتها ودعمِ نفوذ الجماهير وزيادةِ مشاركتها. وهو ما يَطْرح الدورَ الديموقراطيّ للمجتمع المدنيّ، إذ تُعتبر منظّماتُه بمثابة البنيةِ التحتيّة للديموقراطيّة وبمثابة مدارسَ للتنشئة الديموقراطيّة.

٣ ـ تحقيق التنسيق بين مؤسّسات المجتمع المدنيّ على المستويَيْن القُطْريّ والعربيّ. ويكون ذلك: بتبادل الخبرة والمعلومات؛ وعقدِ اجتماعات دوريّة لبحث المشاكل المشتركة والتعاون في مواجهة الأطراف الخارجيّة لتقوية الوضع التفاوضيّ للمنظّمات الأهليّة العربيّة في علاقتها بالهيئات المانحة والمنظّمات الدوليّة؛ وتطوير عمليّة إنشاء شبكات من المنظّمات الأهليّة العربيّة التي تَعْمل في مجالات مشتركة أو تَنْشط في نطاق جغرافيّ واحد. ويمكن أن يساهم في تقوية وضع المجتمع المدنيّ العربيّ إزاء المؤسّسات والمنظّمات الدوليّة أن يقوّي هذا المجتمعُ روابطَه مع مؤسّسات المجتمع المدنيّ في دول **الجنوب** عامةً، لاشتراك المجتمع العربيّ والمجتمع «الجنوبيّ» في المشاكل والأهداف.

٤ ـ ولمّا كانت مشكلةُ التمويل تُعتبر أهمّ العوامل التي تعرقِل نشاطَ مؤسّسات المجتمع المدنيّ، وتَلْعب المساعداتُ الماديّةُ دورًا محوريّاً في تحديد اتّجاهات عمل هذه المؤسّسات وأولويّاتها، وتضع المنظّماتِ الأهليّةَ ومؤسّساتِ المجتمع المدنيّ تحت وصاية المانحين، فإنّه من الضروريّ لدَعْم استقلاليّة المجتمع المدنيّ معالجة هذه المشكلة من خلال العمل على تخصيصِ موارد ماليّةٍ للمنظّمات غيرِ الحكوميّة، وتحديدِ نسبةٍ معيّنةٍ لكلٍّ منها تتلاءم مع نشاطها. ويُمْكن زيادةُ هذه الموارد من المصادر التالية: دَعْم الحكومة؛ وتبرُّعات القطاع الخاصّ لهذه المؤسّسات؛ وإنشاء صندوق قوميّ لدَعْم العمل الأهليّ (من موارد حكوميّة ومن القطاع الخاص والمؤسّسات الدوليّة المانحة) وتوزيعه وفق أسس عادلة: ودعوة المنظّمات الماليّة والإقليميّة والدوليّة إلى دَعْم مشاريع المنظّمات الأهليّة الإنتاجيّة والاقتصاديّة؛ والعمل على تدريب هذه المنظّمات على تطوير مهارات تدبير الموارد الماليّة وكيفيّة تنظيم البرامج والمشاريع المتنوّعة التي تنفّذها بكفاءة.

من التنمية الجزئيّة إلى التنمية الشاملة

استنادًا إلى هذا كلّه، وتتويجًا له، سوف تكون مؤسّساتُ المجتمع المدنيّ قادرةً على القيام بدور تنمويّ مختلف عن ذلك الدور الذي تروِّج له المؤسّساتُ الرأسماليّةُ الدوليّةُ، وخاصةً صندوقُ النقد الدوليّ والبنكُ الدوليّ ومنظّمةُ التجارة العالميّة ـ وجميع هذه المؤسّسات تشجِّع المنظّمات الأهليّة على تنفيذ مشروعات تنمويّة بشكل **مجزَّإ** لِرَفْع مستوى معيشةِ **بعض** الفئات. ورغم نجاح هذه المشروعات في تحسين مستوى معيشة بعض السكّان، فإنّ نتيجتها لا تزيد عن وجود جزر منعزلة عن بقيّة المجتمع، تكرِّس مفهومَ التنمية الجزئيّة التي لا تحقِّق ـ بل ربّما تعوِّق ـ التنميةَ الشاملةَ التي تَهْدف إلى تغيير المجتمع وتطويره. وعلى العكس من هذا، فإنّ مؤسّسات المجتمع المدنيّ في الوطن العربيّ يُمْكن أن تقوم بدور تنمويّ تغييريّ عندما تَنْطلق في نظرتها إلى التنمية باعتبارها تنميةً شاملةً توسِّع الخياراتِ أمام الناس لتحسين نوعيّة الحياة باستمرار. ومن ثم فإنّ التنمية المستديمة هي تنمية بالمشاركة، يَلْعب الناسُ فيها دورًا أساسيّاً. ومن خلال المشاركة سوف تتحوّل الجماهيرُ من متلقّيةٍ سلبيّةٍ للمساعدات إلى فاعلٍ إيجابيٍّ مبادِر، وإلى وسيط في عمليّة التغير الاجتماعيّ.

إنّ البنك الدوليّ في نظرته إلى التنمية يعزِّز الدورَ الوظيفيّ للمجتمع المدنيّ كما قُلنا، وهو دور لا يأخذ في الاعتبار إلاّ تقديمَ «الرعاية» للفقراء والمحتاجين، وإشباعَ حاجاتٍ خدميّةٍ لفئات معيّنة، بما لا يؤدّي إلى تغيير الأوضاع القائمة بل يعيد إنتاجَها بما فيها من فقرٍ وبطالةٍ وتهميشٍ وظلم. وعلى العكس من ذلك، ثمّة منظورٌ بيتويّ تنمويّ، هو الذي تَحْتاجه مجتمعاتُنا، وهو الذي يعزِّز الدورَ الوطنيّ للمجتمع المدنيّ إذ تتمكّن مؤسساتُ هذا المجتمع من خلاله من المساهمة في عمليّة التحوُّل الاجتماعيّ والسياسيّ للمجتمع. ولمّا كانت عمليّةُ التنمية بالمفهوم الذي عرضناه هي عمليّةً مستمرّةً ودائمةً لإعادة تقسيم الثروة والسلطة في المجتمع، فإنّ الدور الحقيقيّ للقطاع الأهليّ في التنمية هو التأثير في السياسات العامّة التي تعالج توزيعَ الثروة وتوزيعَ السلطة، والمشاركة بشكل جماعيّ في صياغة هذه السياسات العامّة. هذا هو جوهر الدور التنمويّ للقطاع الأهليّ، وإعطاءُ هذا الدور أولويّةً لن يكون على حساب استمرار هذا القطاع في دوره الوظيفيّ الخدميّ الرعائيّ، بل يَدْعم قدرتَه على القيام به من خلال توافر موارد إضافيّة تمكّنه من التوسُّع في تقديم الخدمات.

القاهرة

في العدد القادم من الآداب

■ راوول مارك جنار: منظّمة التجارة العالميّة وانحدار الديموقراطيّة.